

Distr.: Limited
22 June 2011
Arabic
Original: English

اللجنة القانونية والتقنية



الدورة السابعة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٠١١-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١

الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل من أجل استكشاف العقيدات المتعددة المعادن في المنطقة

مذكرة من الأمين العام

١ - ستذكر اللجنة القانونية والتقنية أنه عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، تكون مدة كل عقد يتعلق بخطة عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة ١٥ سنة. وعند تقديم طلب يتعلق بخطة عمل للاستكشاف، يُطلب إلى مقدمي الطلبات، من بين جملة أمور، تقديم وصف عام وجدول زمني لبرنامج الاستكشاف المقترح، بما في ذلك برنامج الأنشطة التي ستُنفذ خلال فترة الخمس سنوات التالية مباشرة، وجدول زمني للنفقات السنوية المتوقعة في ما يتعلق ببرنامج الأنشطة التي ستُنفذ خلال فترة الخمس سنوات التالية مباشرة (الفقرتان (أ) و (و) من المادة ١٨). وأدرجت هذه المتطلبات في النظام اعترافاً بكون الاستكشاف عملية ديناميكية، وأنه سيكون من الصعب بالنسبة لمقدمي الطلبات تحديد أنشطتهم ونفقاتهم المتوقعة خلال فترة الخمس عشرة سنة بكاملها.

٢ - ولذلك، توفر المادة ٢٨ آلية تمكّن المتعاقدين من تعديل برامج أنشطتهم بعد كل خمس سنوات. ومن المتوقع أن يتم تحقيق ذلك من خلال عملية استعراض دوري يشترك في القيام بها المتعاقد والأمين العام. وعملاً بالبند ٤-٤ من الشروط الموحدة لعقود الاستكشاف، يجب القيام بمثل هذا الاستعراض في أجل لا يتعدى ٩٠ يوماً قبل انتهاء كل فترة من فترات الخمس سنوات ابتداء من التاريخ الذي دخل فيه العقد حيز النفاذ. وكجزء من الاستعراض،



يبين المتعاقد برنامج أنشطته التي ستُنفذ خلال فترة السنوات الخمس التالية، على أن يشمل ذلك جدولاً زمنياً منقحاً للنفقات السنوية المتوقعة، مع إدخال ما يلزم من تعديلات على برنامج أنشطته السابق. وللأمين العام أن يطلب إلى المتعاقد أن يقدم ما قد يلزم لأغراض هذا الاستعراض من بيانات ومعلومات إضافية.

٣ - وعملاً بالمادة ٢٨ أيضاً يقدم الأمين العام تقريراً عن الاستعراض إلى اللجنة ومجلس السلطة الدولية لقاع البحار. ولذلك، فإن الهدف من هذه المذكرة هو تزويد اللجنة بمعلومات عن حالة الاستعراضات الدورية لعقود الاستكشاف الحالية التي أصدرتها السلطة.

٤ - وفي عام ٢٠١١، من المقرر إجراء استعراضات دورية في ما يتعلق بسبعة عقود استكشاف. وبالنسبة لعقد الاستكشاف المبرم بين السلطة والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية لألمانيا، ستنتهي فترة السنوات الخمس الأولى في تموز/يوليه ٢٠١١. أما عقود الاستكشاف المبرمة بين السلطة وبيوزمورجيوولوجيا، ومنظمة إنترأوشنميتال المشتركة، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحوث وتطوير الموارد المعدنية للمحيطات، وشركة تنمية موارد أعماق المحيطات، والمعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار، سيشكل عام ٢٠١١ نهاية برنامج الأنشطة لفترة الخمس سنوات الثانية منذ إصدار العقود. ووفقاً للنظام وشروط العقود، استهل الأمين العام إجراء عملية الاستعراض الدوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بدعوة جميع المتعاقدين إلى تقديم سرد شامل للأعمال المنجزة والنتائج المحققة منذ بدء الاستكشاف حتى تاريخه، وكذلك موجز للنفقات المتكبدة خلال برنامج الاستكشاف. وفي الوقت ذاته تم، حسب ما جاء في التوصية التي أصدرتها اللجنة أثناء اجتماعها خلال الدورة السادسة عشرة، دعوة المتعاقدين إلى تقديم موجز لأعمال الاستكشاف المنجزة فعلاً حتى تاريخه، بما في ذلك البيانات الأولية التي تم جمعها في السابق والتي لم تُزود بها السلطة بعد، وكذلك تفصيل تاريخي شامل للنفقات المبلغ عنها حتى تاريخه، مصنفة حسب بنود الإنفاق المنصوص عليها في التوصيات الصادرة لتوجيه المتعاقدين في ما يخص الإبلاغ عن نفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة حسب المطلوب في البند ١٠ من المرفق ٤، من النظام (انظر ISBA/15/LTC/7).

٥ - وحتى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، كان جميع المتعاقدين قد ردوا على طلب الأمين العام وقدموا أيضاً برامج أنشطتهم المقترحة والجدول الزمني للنفقات المتوقعة خلال فترة السنوات الخمس المقبلة كي تستعرضها اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الأمانة العامة إلى اللجنة موجزاً للتقارير الدورية. ولم يقدم الأمين العام بعد رداً إلى المتعاقدين في ما يتعلق

بالاستعراضات الدورية، لكنه يعتزم القيام بذلك عندما تتاح فرصة مواتية بعد الدورة السابعة عشرة، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات مع كل متعاقد على حدة حسب الاقتضاء.

التوصيات

٦ - ليس مطلوباً من اللجنة قبول برامج الأنشطة المقترحة أو عدم قبولها، ولا تضطلع بأي دور رسمي في عملية الاستعراض. ومع ذلك، يود الأمين العام دعوة اللجنة إلى استعراض التقارير والمعلومات الأخرى التي قدمها المتعاقدون، ووضع التوصيات حسب الاقتضاء من أجل مساعدة الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب المادة ٢٨، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بأية بيانات ومعلومات إضافية قد تكون ضرورية لأغراض الاستعراض. وأثناء النظر في نوع التوصيات التي قد تكون مناسبة، قد ترغب اللجنة أيضاً في الأخذ في الاعتبار المعلومات المتضمنة في تحليل النفقات المبلغ عنها من قبل المتعاقدين (ISBA/17/LTC/L.2) وموجز الأعمال البيئية التي اضطلع بها المتعاقدون (ISBA/17/LTC/L.3/Rev.1 و ISBA/17/LTC/CRP.1) الذي أعدته الأمانة.